

شرح يانع الثمر

في مصطلح أهل الأثر

لفضيلة الشيخ

د. عبد الباري بن حماد الأنصاري



ميراث النبيا

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

يسر موقع ميراث الأنبياء وضمن فعاليات دورة الإمام ابن قيم الجوزية

الشرعية السابعة المقامة بالمدينة النبوية عام ثلاثة وثلاثين وأربعمئة

وألف هجرية أن يقدم لكم تسجيلًا لدروسٍ في شرح كتاب يانع الثمر في

مصطلح أهل الأثر ألقاها فضيلة الشيخ الدكتور عبد الباري بن حماد

الأنصاري - حفظه الله تعالى - نسأل الله - سبحانه وتعالى - أن ينفع بها

الجميع.

الدرس الخامس

إن الحمد لله، نحمده، ونستعينه، ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور

أنفسنا وسيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضل له، ومن يضلل فلا هادي

له، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن نبينا محمدًا

عبده ورسوله صلى الله عليه وعلى آله وصحبه وسلم تسليماً كثيراً.

أما بعد...

فنظرًا إلى أن الأنواع التي بقيت معنا أغلبها أنواع نظرية، يعني لا تحتاج

إلى كثير كلام وتفاصيل؛ فلذلك نسردها سردًا ونعلق على المواضع

التي تحتاج إلى تعليق، ونضبط الأشياء التي تحتاج إلى ضبط، ونحاول

أننا ننهي الكتاب إذا سر الله - عز وجل - ذلك، ونسأل الله - عز وجل -

من فضله وتوفيقه أن يوفقنا ويعيننا على الإتمام.

وقفنا في يوم أمس في القراءة في كتاب ((يانع الثمر في مصطلح أهل

الأثر)) للوالد الشيخ - رحمه الله تعالى وغفر له ورفع درجته - .

الشرح:

قال رحمه الله:

س: ما هو المصحف والمحرف لغة واصطلاحاً؟

ج: المصحف لغة: من التصحيف، وهو الخطأ، ومنه الصحفي الذي

يخطئ في قراءة الصحيفة.

فإذن المصحف مأخوذ من الصحف التي هي جمع صحيفة، فسمي هذا

النوع بالمصحف؛ لأن الراوي يخطئ في قراءة الصحف التي يستمد منها

ويقرأ فيها؛ فلذلك سمي هذا النوع بهذا الاسم.

أما في الاصطلاح فيقول الشيخ: واصطلاحاً: كل حديث وقع التغيير فيه

بالنقط؛ كحديث معاوية بن أبي سفيان رضي الله عنه قال: ((لَعَنَ رَسُولُ

اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ الَّذِينَ يُشَقِّقُونَ الْخُطْبَ تَشْقِيقَ الشُّعْرِ))، فقد

صحفه وكيع بن الجراح فقال: يشققون الحطب.

وذلك لأن رسم كلمة الخطب وكلمة الحطب نفس الرسم، فما تنبه

الراوي إلى أن هذا خطأ، فقرأ: يشققون الخطب: يشققون الحطب،

بجامع التشقيق.

ومعنى يشققون الخطب أي: يتكلفون فيها، يعني يتكلفون الفصاحة،

ويميلون أشداقهم فيها رغبةً في الإتيان بفصيح الخطاب، ويعني الكلام

البليغ الذي يتكلف فيه.

وهذا الحديث أخرجه الإمام أحمد في المسند، وحسنه بعضهم.

أما التحريف فهو لغةً: التغيير.

وأما التحريف، قال الشيخ: فهو لغةً: التغيير، واصطلاحاً: كل حديث

وقع التغيير فيه بالشكل.

يعني إذن الفرق بين التصحيف والتحريف: أن التصحيف يكون التغيير

بالنقط - النقاط - يعني مثل كلمة الخطب وكلمة الحطب، تغيرت

النقطة فغيرت الكلمة، أما التحريف فيكون التغير فيه في الشكل، الشكل

يعني الحركات مثل يعني مر معنا أمس: حديث وائل بن حُجر، إذا قرأناه

وائل بن حَجَر فهذا تحريف للاسم، فإذا كان التغير بالنقط فهو

تصحيف، وإذا كان التغير في الشكل فهو تحريف.

وأكثر أهل العلم على أنهما يعني بمعنى واحد في الاصطلاح، أن هذا

كله يسمى تصحيفاً، يعني التغير بالنقط أو التغير في الشكل كله يسمى

تصحيفاً، وهذا التفريق ذكره الحافظ ابن حجر في ((النزهة)) - التفريق

بين التصحيف والتحريف -، وإلا الأكثر على أن معناهما واحد، يعني

مر بي أحد الرواة يُسمى محمد بن أحمد بن ساكن، فتجدونه في

الطبقات المتداولة في كثير من الكتب: محمد بن أحمد بن شاكر، وهو

محمد بن أحمد بن ساكن؛ لأن السين تشبه الشين إلا في النقط، والراء

تشبه النون إلا في النقط، فيصحف هذا كثيراً ويقال: محمد بن أحمد بن

شاكر، يذهب الذهن إلى اسم الشيخ أحمد شاكر المعروف.

يرد هنا سؤال وهو ما الطريق إلى السلامة من التصحيف والتحريف؟

طبعاً سبب الوقوع في التصحيف والتحريف هو مجرد القراءة من

الصحف، إذن السلامة أن يلزم الطالب المشايخ المتقنين الذين مارسوا

هذه الصناعة، فإنه يتلقى عنهم أسماء الرواة، ويتلقى عنهم الأحاديث

مصححة غير مصحفة ولا محرفة، ويفهم معانيها، والمستنبط منها.

فإذن كما يقول الشيخ: والطريق إلى السلامة من التصحيف الأخذ من

أفواه الرجال لا من الصحف، وأما الطريق إلى السلامة من التحريف

فهو بتعلم النحو واللغة.

هذا بناءً على التفريق بين التصحيف والتحريف؛ لأن من التحريف

الخطأ في الإعراب واللحن، فإذا تعلم الطالب اللغة والنحو، فإنه يسلم

من كثير من التصحيف والتحريف.

يقول الشيخ - رحمه الله - : قال شعبة - رحمه الله - : ((من طلب

الحديث ولم يبصر العربية كان كرجل عليه برنس وليس له رأس)).

يعني أنه يتزين بزينة العلم، وأساس العلم ليس عنده وهو تعلم اللغة

العربية؛ لأن اللغة العربية هي اللغة التي يُؤدَّى بها العلم الشرعي، فإذا

تعلم الإنسان العلم ولم يتعلم أدواته لم يستطع أن يبلغه تبليغاً صحيحاً.

وقال حماد بن سلمة: ((مثل الذي يطلب الحديث ولا يعرف النحو

مثل الحمار عليه مخلاة ولا شعير فيها)).

المخلخة: ما يوضع فيه الشعير أو أنواع الحبوب، معروفة.

قال السيوطي في ((ألفيته)):

واحذر من اللحن أو التصحيف خوفاً من التبديل والتحريف
فالنحو واللغات حق من طلب وخذ من الأفواه لا من الكتب
ثم يقول الشيخ - رحمه الله - لما ذكر قضية التغير بالتصحيف

والتحريف بين قضية أخرى وهي التغير عند الضرورة، تغيير متن

الحديث عند الضرورة وذلك إذا كان الراوي لا يحفظ لفظ الحديث
لكنه يستحضر معناه، فهل يجوز أن يغير لفظه ويسوق معناه أو لا، فيقول
الشيخ - رحمه الله -:

س: هل يجوز للراوي تغيير المتن بالنقص أو بالمرادف أم لا؟
قال: نعم يجوز للراوي العالم بما يغير المعاني وبمدلولات الألفاظ.
يعني باختصار كأنه يقول: يجوز للراوي إذا عجز عن أداء اللفظ أن
يؤدي المعنى لكن بشرط أن يكون عالمًا بمدلولات الألفاظ وما يغير
المعاني، يعني عنده فهم لمعنى الحديث بحيث أنه لا يؤدي الحديث
على غير معناه، وهذا لا يجوز إلا عند الضرورة، عند العجز، عند
الحاجة إلى إيراد الحديث وهذا العالم أو طالب العلم لا يستحضر لفظ
الحديث، فإنه في الضرورة يجوز ما لا يجوز في الاختيار؛ لأن النبي -
صلى الله عليه وسلم - أوتي جوامع الكلم، فإذا غُيرت ألفاظه بغير

الضرورة أدى ذلك إلى تغيير معاني الأحاديث.

وأما إذا لم يعلم بمدلولات ولا بما يغير المعاني، فلا يجوز له تعمد

تغيير المتن بنقص ولا بمرادف.

بنقص يعني لا يجوز له الاختصار، ولا بمرادف أي يأتي مكان كلمة

كلمة أخرى مردافة لها، مثل قعد يأتي مكانها جلس، قام يأتي مكانها

بوقف.

مع أن الأولى: والأفضل إيراد الأحاديث بألفاظه - أي النبي - صلى الله

عليه وسلم - النبوية.

ولعل يعني الصواب في العبارة: والأفضل إيراد الأحاديث بالألفاظ

النبوية لعالم وغيره سدًا للذريعة.

ويجوز للراوي باتفاق تغيير المتن بالمرادف عند خفاء المعنى؛ كما إذا

احتيج إلى شرح غريبه أو مشكله.

يعني أنه إذا أراد أن يشرح، له أن يأتي بلفظ مرادف يبين المعنى، لكن الصحيح أنه يسوق اللفظ أولاً - اللفظ النبوي - ثم بعد ذلك يشرحه بما يبين معناه.

فلا يفهم من هذا الكلام أنه يجوز له ابتداءً أن يغير الألفاظ، لا، إنما يقوم بإيراد اللفظ النبوي، ثم بعد ذلك يبين المعنى.

كما إذا احتيج إلى شرح غريبه أو مشكله، والطريق إلى معرفة غريب الحديث الرجوع إلى الكتب المؤلفة في غريب الحديث؛ كـ((النهاية)) لابن الأثير، و((الفائق)) للزمخشري، وغيرهما مما يتعلق بالباب.

يعني قضية غريب الحديث من أهم علوم الحديث خاصة للمتفقه أو الفقيه، لا بد أن يكون عنده معرفة بغريب الحديث ومعاني هذا الغريب؛ لأنه يبعد في الفهم، فيحتاج أن يشرحه ويبيّنه؛ كما مرت قبل قليل كلمة ((يُشَقَّقُونَ الْخُطَبَ))، كلمة ((يُشَقَّقُونَ)) هذه غريبة، فلا تفهم معناها

إلا إذا رجعت إلى مثل كتب الغريب هذه التي مرت معنا، كتاب
((النهاية)) وهو أجلها وأوسعها، ((النهاية في غريب الحديث)) لمجد
الدين ابن الأثير، صاحب كتاب ((جامع الأصول))، وكذلك ((الفائق))
للزمخشري مع التفاوت الكبير بينهما، فإن كتاب ((النهاية)) فائق على
كتاب ((الفائق)) للزمخشري.

وأما الطريق إلى بيان مشكله فهي الرجوع إلى الكتب المصنفة في
مختلف الحديث؛ كـ((مختلف الحديث)) لابن قتيبة، و((مشكل
الآثار)) للطحاوي؛ كما مر معنا سابقاً في الكلام على مختلف الحديث،
يعني إذا كان هناك حديثان ظاهرهما التعارض، فما هي المراجع التي
ترجع إليها لمعرفة وجه الجمع بين هذه الحديثين؟ ترجع إلى الكتب
المصنفة في هذا النوع من علوم الحديث، ومن أهمها: ((اختلاف
الحديث)) للشافعي، و((مختلف الحديث)) لابن قتيبة، و((شرح

مشكل الآثار)) للطحاوي، رحمهما الله جميعاً.

وكذلك سائر الشروح، شروح الأحاديث تعني بهذا، وخاصة الشروح

المطولة، مثل: ((فتح الباري)) للحافظ ابن حجر، و((التمهيد)) لابن

عبد البر، ونحوها من الشروح العظيمة الموسعة المبسطة، فإنها تعني

ببيان مشكل الحديث، وبيان مختلف الحديث.

بعد أن انتهى الشيخ - رحمه الله - مما يتعلق بمتن الحديث، المسائل

المتعلقة بالمخالفة الواقعة في متن الحديث، انتقل بعد ذلك إلى ما يتعلق

بالطعن في الرواة، أسباب الطعن في الرواة.

فقال - رحمه الله - :

س: ما المطعون فيه بالجهالة؟ وما أسبابه؟

يعني ما أسباب هذا الطعن.

قال:

المطعون فيه بجهالة الراوي له أسباب ثلاثة:

• الأولى: أن تكثر نعوت الراوي.

نعوت يعني صفات، وألقاب، وأسماء الراوي، فيشتهر بشيء منها، ثم

يُذكر في السند بغير ما اشتهر به.

سيأتينا التمثيل - إن شاء الله -.

• الثاني: أن يكون مقلًا من الحديث، فقل من أخذ عنه.

• الثالث: أن يذكر اسم الراوي اختصارًا.

فهذه الثلاثة أسباب هي التي تسبب الجهالة في الراوي.

السبب الأول: أن يكون له أسماء عديدة، يعني على سبيل المثال: أبو

بكر بن عياش، عند المحدثين مشهور بكنيته: أبو بكر، قد لا يخطر على

بال بعض طلبة العلم أنه هو نفسه القارئ المشهور واسمه: شعبة بن

عياش، شعبة الراوي عن حفص هو نفسه أبو بكر بن عياش، فيتبادر إلى

الذهن أنهما شخصان، وهما شخص واحد، فاشتهر عند المحدثين
بكنيته أبي بكر، واشتهر عند القراء باسمه شعبة، فكثرة الأسماء - يعني
أن يكون عند الشخص اسم يشتهر به عند قوم، وكنية يشتهر بها عند قوم
آخرين، أو لقب يشتهر به عند قوم آخرين أيضاً - فهذا يسبب الجهالة
بالراوي، فإذا سألت مثلاً طالب حديث: من شعبة بن عياش؟ يقول لك:
أنا أعرف شعبة بن الحجاج، ما أعرف شعبة بن عياش، لكن لو سألته:
من أبو بكر بن عياش؟ فإنه يعرفه، لو سألت طالباً في القراءات: من أبو
بكر بن عياش؟ ربما يجهله، لكن لو سألته عن شعبة بن عياش، فإنه
يعرفه.

فكثرة الأسماء والأوصاف لشخص واحد تؤدي إلى الجهالة به.

كذلك من أسباب الجهالة أن يكون مقلداً، يعني ما له في الراوية إلا

حديث أو حديثان، فإنه يُجهل بهذا السبب.

ومن الأسباب أن يذكر اسم الراوي مختصراً، يعني يكون في السند:

حدثنا أحمد، أو حدثنا عبد الله، من أحمد هذا؟ مئات الراوة المسمون

بأحمد، من عبد الله؟ مئات الراوة المسمون بهذا الاسم.

يقول الشيخ - رحمه الله -:

والطريق إلى معرفة المجهول لكثرة نعوته الرجوع إلى الكتب المؤلفة

في هذا النوع.

هذا النوع وهو أن يكون للراوي نعوت أي: أوصاف، أسماء، اسم

وكنية، كنيّتان، اسم وكنية ولقب، هذا النوع اعتنى العلماء به، فصنفوا

فيه كما يقول الشيخ: الرجوع إلى الكتب المؤلفة في هذا النوع، وتُسمى

بالمَوْضُحات أو المَوْضِحات، كتب المَوْضِحات ألف فيها الخطيب

البغدادى، واسم كتاب الخطيب: ((الموضح لأوهام الجمع

والتفريق))، وهو مطبوع في جزئين، ((الموضح لأوهام الجمع

والتفريق)).

من الرواة الذين لهم أسماء متعددة تُذكر في الأسانيد: محمد بن السائب بن بشر الكلبي، فيأتي في بعض الأسانيد منسوباً إلى جده، نسبه بعضهم إلى جده، فقال: محمد بن بشر، وسماه بعضهم: حماد بن السائب؛ لأنه سماه بمعنى اسمه أو أن هذا لقب له، وكناه بعضهم: أبا النضر، يعني يقول: حدثنا أبو النضر، وبعضهم كناه: أبا سعيد، فيقول بعضهم: حدثنا أبو سعيد، وبعضهم كناه: أبا هاشم، فيقول: حدثنا أبو هاشم.

أعيد العبارة:

نسبه بعضهم إلى جده، فقال: محمد بن بشر، وسماه بعضهم: حماد بن السائب، وكناه بعضهم: أبا النضر، وبعضهم: أبا سعيد، وبعضهم: أبا هاشم، فظن أنه جماعة، والحقيقة أن الجميع اسم لشخص واحد. فهذا الآن له نعوت متعددة، وهو شخص واحد، يخدم في هذا كتب

الجمع والتفريق، أو الموضحات، مثل كتاب الخطيب البغدادي -

رحمه الله - .

وسبقه إلى ذلك عبد الغني الأزدي، صنف كتاباً لا يزال مخطوطاً

يُسمى: ((إيضاح الإشكال)).

وأما الطريق إلى معرفة من قلَّ الأخذ عنه؛ لقلة حديثه، فهي الرجوع إلى

المؤلفات في الوُحْدان، أي فيمن لم يرو عنه إلا واحد، وقد أُلّف في ذلك

الإمام مسلم، والنسائي.

الوُحْدان: مصطلح عند المحدثين له عدة معان، منها هذا المعنى: من

لم يرو عنه إلا واحد، فيقل الأخذ عنه، فيُجهل، فمثل هذا الراوي إذا

أردنا معرفته نرجع إلى الكتب التي خدمت هذا النوع، وهي كتب

الوحدان، من لم يرو عنه إلا واحد.

والطريق إلى معرفة من لم يذكر اسمه اختصاراً، فهي الرجوع إلى

المصنفات في المبهمات.

المبهم: هو الراوي الذي لم يسم.

يعني يقول في السند: حدثني رجل، أو سمعت امرأة، أو حدثنا صاحبٌ

لنا، من هو؟ مبهم، المبهم هو الراوي الذي لم يسم.

هناك مصنفات تخدمه، كثيرة، منها كتاب الخطيب البغدادي المسمى

((الأنباء المحكمة في الأسماء المبهمة))، وهو مطبوع، وكذلك

((الغوامض والمشكلات)) لعبد الغني الأزدي، وغيرها من الكتب

الكثيرة، هناك أيضاً لابن بشكوال الأندلسي، وهي مطبوعة متداولة،

ومنها كتاب حققه الشيخ - رحمه الله - اسمه ((المستفاد في مبهمات

المتن والإسناد)) لأبي زرعة العراقي، وهو مطبوع عدة طبعات،

((المستفاد في مبهمات المتن والإسناد)) للحافظ العراقي.

يقول الشيخ:

وأما المبهم بلفظ التعديل؛ كقول الراوي: ((أخبرني الثقة))، فالأصح

أنه لا يُقبل؛ لأنه قد يكون ثقة عند المبهم - بالكسر، بكسر الهاء -،

وعند غيره مجروح.

وهذه المسألة مرت بنا سابقاً؛ فلذلك لا نسترسل في الكلام عليها،

والفرق بين مجهول العين ومجهول الحال، أن الأول - يعني مجهول

العين - هو أن يذكر اسم الراوي، والحال أنه لم يأخذ عنه إلا راوٍ

واحد، فهو كالمبهم لا يقبل حديثه.

وأما الثاني: فهو أن يروي راويان فأكثر عن راوٍ واحد، ولم يوثقاه، ولم

يجرحاه، فهذا موقوف قبوله على استبانة حالة راويه.

يعني مجهول العين: هو من لم يرو عنه إلا واحد.

مجهول الحال: من روى عنه اثنان فأكثر، ولم يوثق، ولم يُجرح.

أما مجهول العين، فقولاً واحداً حديثه مردود وضعيف.

وأما مجهول الحال، فيقول الشيخ: يتوقف فيه حتى ينظر هل يوجد فيه جرح ولا تعديل، وإذا لم يوجد فيه شيء من ذلك، فإنه يبقى على الضعف.

ولو قيل باختصار: إن كلا المجهولين حديثهما ضعيف، والفرق أن مجهول الحال - يعني - كثير من أهل العلم يرى أنه يقبل الاعتضاد والانجبار إذا تعددت طرق حديثه، ومجهول العين هناك اختلاف في قبول حديثه للاعتضاد، لكان أوضح.

س: ما هو المردود للبدعة؟ وكم قسمًا له؟

الجواب: أما المردود للبدعة، أي: - يعني تعريف البدعة - : اعتقاد ما

لم يكن معروفًا في زمن النبي - صلى الله عليه وسلم -، ولا زمن

أصحابه من غير معاندة، بل بنوع شبهة، يعني هذا تعريف البدعة أن

يعتقد أمرًا لم يكن موجودًا في عهد النبي - صلى الله عليه وسلم - ولا

الصحابة - رضي الله عنهم -، واعتقاد هذا بسبب شبهة وتأويل وليس بسبب معاندة؛ لأنه إذا عرف الحق وخالفه يصل به إلى الكفر، أما الذي يكون بشبهة وتأويل فإنه لا يكفر باعتقاده ذلك.

يقول الشيخ:

فهو على قسمين:

الأول: أن تكون البدعة بدعةً صغرى؛ كالشيع بلا غلو، فهذا القسم كثير في التابعين وتابعيهم، مع الدين والورع والصدق، فلو رُدَّ حديث هؤلاء لذهبت جملة الآثار النبوية، وهذه مفسدة بينة، فمن ثمَّ لا يُرد هذا النوع.

هذا بناءً على أن التشيع هنا المقصود به: التشيع في عرف السلف، وهو

تقديم علي - رضي الله عنه - على عثمان - رضي الله عنه -، هذا

المقصود بالتشيع هنا يا إخوان، ليس المقصود بالتشيع تشيع الجعفرية

الاثنى عشرية الذين يكفرون أبا بكر وعمر ويتعبدون بسبهما والبراءة
منهما، هذا لا يسمى تشيعاً، هذا رفض محض خالص، الكلام هنا على
التشيع بمعنى أنه فقط يقدم علياً - رضي الله عنه - على عثمان - رضي
الله عنه -.

فيقول الشيخ: لو رُدَّ حديث هؤلاء لذهبت جملة الآثار النبوية.
لأن كثيراً من التابعين وأتباع التابعين من الرواة وصفوا بهذا التشيع،
يعني مر بنا عبد الرزاق بن همام الصنعاني، فيه شيء من التشيع، وعبيد
الله بن موسى العبسي شيخ البخاري، فيه تشيع، لكن هذا التشيع ليس
التشيع بمعنى سب أبي بكر وعمر - رضي الله عنهما -؛ فلذلك يقول
علي بن المديني: ((لو تركنا حديث أهل الكوفة للتشيع، وحديث أهل
البصرة للقدر، لخربت الكتب)) يعني أن كثيراً من الرواة الذين نروي
عنهم الأحاديث من أهل الكوفة ومن أهل البصرة، وأهل الكوفة التشيع

منتشر عندهم، وأهل البصرة القول بالقدر منتشر عندهم، فلو تركنا

حديثهم ما بقي في كتبنا إلا حديث قليل.

الثاني: أن تكون البدعة بدعة كبرى؛ كالرفض.

الرفض هو سب الصحابة - رضي الله عنهم -.

والدعاء إليه، فهذا النوع لا يحتج به ولا كرامة.

والشيعة الغالي من السلف من تكلم - لو تلاحظون - من تكلم في

عثمان وطلحة ومعاوية - رضي الله عنهم -، وطائفة ممن حارب علياً،

وتعرض لسب هؤلاء، - يعني خاصة ما حدث في واقعة الجمل، لا يلزم

أن يكون يتكلم في عثمان رضي الله عنه - وأما الشيعة الغالي في زمن

الخلف فهو الذي يكفر هؤلاء السادة الثلاثة المذكورين مع البراءة من

الشيخين، وهذا هو الرافضي، والمبتدع الذي لا تقبل روايته هو الذي

كُفّر ببدعته بإنكار أمر متواتر من الشرع معلوم من الدين ضرورة،

وكذلك إن استحل الكذب.

يعني أن المبتدع الذي يعتقد أمرًا معروفًا في الدين بالضرورة، فهذا يكفر

ببدعته، وكذلك من استحل الكذب.

وأما مقبول الرواية فهو الذي لم يستحل الكذب، ولم يكن داعية إلى

بدعته.

العاشر من أسباب الطعن وأقسامه:

♦ القسم الأول - يقول الشيخ رحمه الله - : سوء الحفظ: وهو من لم

يرجح أو يترجح - لعلها يترجح - جانب إصابته على جانب خطأه

بسبب ضرر أو عارض.

يعني أنه مرةً يصيب في الرواية، ومرةً يخطئ، إذا حدث يصيب مرة

ويخطئ مرة.

وهو قسمان:

■ الأول: الشاذ، إن كان الاختلاط لازماً له في جميع حالاته.

يقصد بالاختلاط هنا أي سوء الحفظ، إذا كان سوء الحفظ لازماً له في

جميع حالاته، فبعض المحدثين يسمون حديثه بالشاذ.

■ الثاني: المختلط، إن كان الاختلاط طارئاً عليه لكِبَره أو ذهاب

بصره أو احتراق كتبه.

هذه هي بعض أسباب الاختلاط، والاختلاط المقصود به: شيء من

التغير في العقل يسبب نقصان الحفظ، يكون الإنسان يحفظ حديثه متقناً

له، ثم يصاب بمشكلة من المشاكل أو مصيبة من المصائب، فيتغير

حفظه، فينسى نسياناً بيناً واضحاً، هذا يسمى الاختلاط.

من الأشياء التي تمر عند الرواة أنه يصيب الاختلاط حينما يكبر من

السن، يكبر في السن يبلغ مثلاً الثمانين أو التسعين والمائة، وهذا شيء

معتاد، ليس الإنسان في حال شبابه وقوته مثل حاله في حال كبره وشيخته.

وأيضاً ذهاب بصره، أن يكون مبصراً ثم يصاب بمرض ويفقد بصره،

فلهول هذه المصيبة ينسى ما كان يحفظه.

أو لاحتراق كتبه كما حدث لعبد الله بن لهيعة رحمه الله، فإنه تغير

حفظه بعد أن احترقت كتبه، فاختلط.

يقول الشيخ - رحمه الله -:

ويقبل حديث المختلط إذا سمع منه الثقة قبل اختلاطه، ويُرد إن سمع

منه بعد الاختلاط، وكذلك إذا التبس الأمر.

يعني حديث المختلط لا يخلو بين ثلاثة الأحوال هذه:

- إما أن يُعرف من حدث عنه قبل أن يختلط.

- أو يُعرف من حدث عنه بعد أن اختلط.

- أو ألا يعرف هذا ولا هذا، لا يميز.

✓ الحالة الأولى: نقبل حديث المختلط إذا حدث عنه من روى عنه

قبل اختلاطه.

✓ الحالة الثانية والثالثة: إذا عرفنا أنه حدث أو سمع عنه هذا الراوي

بعد اختلاطه، أو لم نعرف هل سمع منه قبل أو بعد اختلاطه، ففي

كلا الحالتين يُضعف حديث المختلط هذا، وستأتي الأمثلة.

وممن اختلط في آخر عمره سعيد بن أبي عروبة، يعني هذا سعيد بن أبي

عروبة من أوثق الرواة عن قتادة بن دعامة البصري التابعي المشهور، وقد

سمع منه قبل الاختلاط: يزيد بن هارون، وعبد الله بن المبارك، ويحيى

القطان، فإذا حدث هؤلاء ابن هارون وابن المبارك والقطان، إذا حدثوا

عن سعيد بن أبي عروبة، فإن حديث سعيد بن أبي عروبة يكون إيش؟

صحيحًا، حتى لو اختلط؛ لأنهم سمعوا منه قبل اختلاطه.

وسمع منه بعد الاختلاط: المعافى بن عمران، والفضل بن دكين -

المشهور بكنيته: أبو نعيم الفضيل بن دكين -، ووكيعة - هو ابن الجراح

-، فإذا حديث المعافى وأبي نعيم الفضيل بن دكين وو كيع عن سعيد بن

أبي عروبة يكون ضعيفاً؛ لأن هؤلاء سمعوا منه بعد اختلاطه، بعد تغير

حفظه، وبعد سوء حفظه وضبطه.

ومن المختلطين أيضاً: أبو السائب عطاء بن السائب الثقفي، وقد سمع

منه قبل الاختلاط: الثوري وشعبة، وقال ابن معين: ((جميع من روى

عن عطاء سمعوا منه في الاختلاط إلا الثوري وشعبة))، واستدرك عليه

جماعة: حماد بن زيد، وحماد بن سلمة، وهشام الدستوائي، وزاد

العراقي - الحافظ العراقي - : ابن عينة، يعني زيادة الحافظ العراقي

مظنتها ((التقييد والإيضاح))، إذن هؤلاء ممن سمعوا منه قبل

الاختلاط: حماد بن زيد، وحماد بن سلمة، وهشام، وابن عينة.

وممن اختلط: عبد الرحمن بن عبد الله المسعودي، وهو مشهور

بالمسعودي، تجد في الأحاديث، في الأسانيد: حدثنا المسعودي، فالمراد

به: عبد الرحمن بن عبد الله هذا، وأبو إسحاق السبيعي، واسمه عمرو بن

عبد الله، وعبد الرزاق بن همام، اختلط بعدما عمي، فكان يلحن فيتلحن،

وأبو بكر بن مالك القطيعي - بفتح القاف - خرف حتى كان لا يدري ما

يقرأ، وهو راوي مسند الإمام أحمد عن ابنه عبد الله بن الإمام.

عبد الرزاق الصنعاني، وأبو بكر القطيعي، هؤلاء من الرواة المشهورين،

يعني أغلب الروايات التي تُروى عنهم، رويت عنهم قبل الاختلاط، فلا

يضر ما حدث لهم من الاختلاط؛ لأن الاختلاط هذا إنما حدث في آخر

عمرهم بعد أن سمع حديثهم وانتشر.

وقد صنف الحافظ أبو بكر محمد بن موسى الحازمي جزءاً لطيفاً في

معرفة من اختلط من الرواة الثقات في آخر عمره، ولا نعرف أن هذا

الجزء موجود، يعني الموجود ما سيأتي - إن شاء الله - ذكره.

قال السيوطي في ألفيته:

والحازمي ألف فيمن خلطا
الحازمي: بسكون الياء، بلا تشديد.

وألف البرهان الحلبي في هذا الفن رسالة سماها: ((الاغتباط بمعرفة من
رُمي بالاختلاط))، وهذه الرسالة مطبوعة.

يقول الشيخ - رحمه الله -:

وقد استدركتُ عليه بذكر من رُوي عنه قبل أن يختلط، وسميته:

((تعليق الأنواط فيمن رُوي عنه قبل الاختلاط))، وهذه الرسالة للشيخ

الوالد - رحمه الله - مطبوعة على الآلة الكاتبة، موجودة.

وكذلك أَلَّف ابن الكيال - الصواب بالألف واللام يا إخوان - ابن

الكيال فيه كتابًا سماه ((الكواكب النيرات فيمن اختلط من الثقات))،

وكتاب ابن الكيال مطبوع، طبعته جامعة أم القرى.

قال الشيخ - رحمه الله -:

ويكون حديث سيئ الحفظ حسنًا لغيره إذا كان له متابع، وكذلك كل

حديث ضعيف كالمستور، والمرسل، والمدلّس، وغيرها من أنواع
الضعيف المتقدمة، إذا كان لكل واحد منها متابع يكون حسناً باعتبار
المجموع لا لذاته.

لكن بقي قيد هنا أن يكون الضعف غير شديد؛ لأن هذه الأنواع كلها
الجامع بينها أن ضعفها غير شديد؛ لأن الضعف كما مر بنا يتفاوت،
هناك ضعف شديد، وهناك ضعف متوسط، وهناك ضعف خفيف.
والمراد بالاعتبار عندهم: تتبع طرق الحديث للاطلاع على أنه فرد أو له
متابع أو شاهد، فإذا كان له متابع أو شاهد أفاده ذلك القوة، وفائدة
المتابع والشاهد التقوية، وقد تقدم تعريفهما.

تقدم تعريفهما والكلام عليهما: المتابع والشاهد والغريب.

ثم يقول الشيخ - رحمه الله - :-

س: ما هو الإسناد؟ وكم أقسامه؟

قال: الإسناد رفع الحديث إلى قائله.

يعني إذا الإسناد له إطلاقان:

الإسناد إذا كان الإسناد اسم، فالمقصود به سلسلة الرجال الموصلة إلى

المتن، أو الطريق إلى المتن.

وإذا كان الإسناد مصدرًا، فالمراد به رفع الحديث إلى قائله.

وأقسامه ثلاثة: المرفوع، والموقوف، والمقطوع.

س: ما هو المرفوع، والموقوف، والمقطوع؟

المرفوع: كل حديث نسب إلى الرسول - صلى الله عليه وسلم - قولًا

أو فعلًا أو تقريرًا، وسمي بذلك لارتفاع رتبته بإضافته إلى النبي - صلى

الله عليه وسلم -.

إذن ما أضيف إلى النبي - صلى الله عليه وسلم - في الاصطلاح ماذا

يسمى؟ يسمى المرفوع. لماذا؟ لأنه ارتفع بنسبته إلى رسول الله - صلى

الله عليه وسلم - .

وأما الموقوف: فهو قول الصحابي أو فعله، مثل: قول عمر - رضي الله عنه -: ((تَعَلَّمُوا قَبْلَ أَنْ تَسُودُوا))، هذا موقوف على عمر.

وأما المقطوع: فهو قول التابعي أو فعله؛ كمثله قول الحسن البصري رحمه الله: ((لَيْسَ الْإِيمَانُ بِالْتَّمَنِّي، وَلَا بِالتَّحَلِّي، لَكِنَّ الْإِيمَانَ مَا وَقَرَّ فِي الْقَلْبِ، وَصَدَّقَهُ الْعَمَلُ))، صحيح أن هذا من كلام الحسن وليس حديثاً مرفوعاً ((ليس الإيمان بالتحلي ولا بالتمني)).

إذا عرفنا أن الموقوف هو قول الصحابي، والمقطوع هو قول التابعي، من هو الصحابي؟ ومن هو التابعي.

يقول الشيخ:

س: ما هو الصحابي والتابعي؟

الصحابي كل من لقي النبي - صلى الله عليه وسلم - مؤمناً به، ومات

على الإسلام، ولو تخللته ردة على الأصح.

فإذن من لقي النبي - صلى الله عليه وسلم - مؤمناً به، فهذا صحابي،

لكن لو لقيه ولم يكن مؤمناً؛ كما في قصة تُروى عن التَّوْخِي رسول

هرقل أنه لقي النبي - صلى الله عليه وسلم - في غزوة تبوك، وكان هذا

التَّوْخِي، ثم أسلم بعد وفاة النبي - صلى الله عليه وسلم -، فإنه لا يُعد

صحابياً؛ لأنه لم يلق النبي - صلى الله عليه وسلم - مؤمناً به.

ومات على الإسلام، ولو تخللته ردة على الأصح.

وأما التابعي فهو من لقي الصحابي مؤمناً بما بلغه عن الرسول - صلى

الله عليه وسلم -، وومات على ذلك.

س: ما هو الفرق بين المقطوع والمنقطع؟

الفرق بينهما أن المقطوع من صفات المتن، والمنقطع من صفات

السند.

يعني المقطوع كلام يرويه من؟ التابعي، أو يقوله التابعي.

وأما المنقطع فهو صفة تتعلق بالإسناد وهو أن يسقط من أثناء سنده راوٍ

فأكثر لا على التوالي.

س: ما هو الأثر والمسند؟

الأثر هو الموقوف والمقطوع؛ لذلك الكتب التي تفسر بالمأثور

تجدونها تورد الآثار عن الصحابة، والآثار عن التابعين.

وأما المسند فهو المرفوع المتصل السند.

يعني الآن جاءنا مصطلح جديد، وهو المسند.

المسند يشترط فيه توافر أمرين:

أن يكون الحديث مرفوعاً إلى النبي - صلى الله عليه وسلم -.

وأن يكون ظاهر سنده الاتصال.

فإذن المسند هو المرفوع المتصل؛ لذلك كتب المسانيد مثل ((مسند

الإمام أحمد)) لا تخرج إلا الأحاديث المرفوعة، ولا تخرج المراسيل

إلا فيما ندر؛ لأن الموقوفات ليست من موضوع المسند، والمراسيل

ليست من موضوع المسند.

س: كم أقسام السند وما هي؟

الجواب: قسمان:

سند عالٍ، وسند نازل.

س: ما هو العالي وكم أقسامه؟

العالي على قسمين:

العلو المطلق: وهو القرب إلى النبي - صلى الله عليه وسلم - بقلة

الواسطة بينك وبينه.

ما يتعلق بالعلو والنزول، هذا في الأعصار المتقدمة، لما كان العلماء

يروون الأحاديث بالسماع والقراءة، وما يزال شيء من هذا موجود إلى

عصرنا هذا، فكانوا يعتنون أن تكون أسانيدهم عالية، وهذه الأسانيد
العالية تنوع إلى أنواع - كما سيأتي -، فيعتنون بأن يكون الإسناد عاليًا
علوًا مطلقًا، أو عاليًا علوًا نسبيًا على الأقل.

يقول الشيخ: العالي على قسمين:

العلو المطلق: وهو القرب إلى النبي - صلى الله عليه وسلم - بقلة
الواسطة بينك وبينه.

يعني أنك تروي بإسناد يكون أقل عددًا من قرنائك، أو في زمانك، فإذا
كان مثلاً الرجل في عصر - مثلاً - الحافظ ابن حجر، حتى يصل إلى
النبي - صلى الله عليه وسلم - أعلى إسناد عندهم الأسانيد العشارية أو
التساعية، فالأسانيد العشارية والتساعية هذه يكون علوها علوًا مطلقًا،
وأما إذا كانت الأسانيد أكثر من ذلك فلا تكون أسانيد عالية.

أما العلو النسبي: وهو القرب إلى إمام ذي صفة عليّة - هكذا مكتوبة

عندكم: عليّة أم عليّه؟ صفة عليّة - ذي صفة عليّة كالإمام أحمد وهو النسبي.

يعني العلو المطلق أن تروي بإسناد إلى النبي - صلى الله عليه وسلم -، هذا علو مطلق.

أما العلو النسبي، لا، علو إلى إمام أو كتاب، إمام كالإمام أحمد أو الإمام البخاري، كتاب ككتاب الصحيح ((صحيح البخاري)) أو ((صحيح مسلم)).

قال الإمام أحمد: ((طلب العلو سنة عن سلف)) يعني خاصة الأئمة المتقدمون كانوا يعتنون بالعلو عناية كبيرة جدًّا؛ لما سبق من أن قلة الوسائط تخفف العبء في معرفة رواة الإسناد، وأيضًا يقرب الإنسان من النبي - صلى الله عليه وسلم - في الرواية.

وقال عبد الله بن المبارك: ((الإسناد من الدين، ولولا الإسناد لقال من

شاء ما شاء)).

وقال أيضًا: ((مثل الذي يطلب أمر دينه بلا إسناد كمثل الذي يرتقي

السطح بلا سلم)).

قال السلفي - وليس السلفي، السلفي بكسر السين -:

ليس حسن الحديث قُربُ رجال عند أرباب علمه النقاد
بل علو الحديث عند أولى الحفظ والإتقان صحة الإسناد
بيتان يا إخوان، مكتوبة بيتان ولا بيت واحد عندكم؟ واحد؟ بيتان.

البيت الأول:

ليس حُسن الحديث قُربُ رجال عند أرباب علمه النقاد
بل علو الحديث عند أولى الحفظ والإتقان صحة الإسناد
مكتوب البيتين؟

البيت الأول: ليس حُسن الحديث.

والبيت الثاني: بل علو الحديث.

يعني يريد السلفي أن حُسن الحديث وعلوه، الصحيح أنه صحة

الإسناد، وأما إذا كان علو برواة ضعفاء، فليس علوًا في الحقيقة.

يقول الشيخ - رحمه الله - :

س: كم أقسام العلو النسبي وما هي؟

العلو المطلق كما تقدم واضح، القرب إلى النبي - صلى الله عليه

وسلم - مع قلة الوسائط بينك وبينه.

أما العلو النسبي فهو أنواع أربع:

قال الشيخ:

أربعة:

* الأول: الموافقة: وهي الوصول إلى شيخ أحد المصنفين من غير

طريقه بل بأقل عدد لو رويته من طريقه.

ومثاله: أن يروي البخاري عن قتيبة عن مالك، فلو رويناه من طريق

البخاري كان بيننا وبين قتيبة ثمانية، ولو رويناه بعينه من طريق أبي

العباس السراج عن قتيبة مثلاً لكان بيننا وبين قتيبة سبعة.

القائل: ((لو روينا)) هذا ينقله الشيخ عن الحافظ ابن حجر؛ لأن

الأسئلة والأجوبة على كتاب الحافظ ابن حجر ((النزهة))، فليس الكلام

كلام الوالد، يقول: ((بيننا وبين قتيبة ثمانية)) لا، هذا المثل نقله الشيخ

من ((النزهة)) فهذا كلام الحافظ ابن حجر يقول: إنه لو أراد أن يروي

هذا الحديث من طريق البخاري عن قتيبة لكان بينه وبينه ثمانية، ولو

رواه من طريق أبي العباس السراج لكان بينه وبينه سبعة.

إذن الموافقة ما هي؟

أن توافق أحد المصنفين في الرواية عن من؟ عن شيخه.

شيخ البخاري في الحديث الممثل به من هو؟ قتيبة بن سعيد، فيقول

الحافظ ابن حجر: أنا لو أردت أن أروي حديث قتيبة بن سعيد من طريق

البخاري، يكون بيني وبين قتيبة ثمانية رواة، لكن أن أذهب وأرويه من

طريق قرين البخاري في سماعه من قتيبة وهو أبو العباس السراج، فيكون

بيني وبينه سبعة، فيصبح إسنادي عاليًا بالنسبة إلى إسناد البخاري، مع

موافقتي للبخاري في شيخه، فهذا يسمى في الاصطلاح بماذا؟ بالموافقة.

* الثاني: الإبدال أيضًا يقال له: البدل، هو مشهور بالبدل.

وهو أن يقع للحافظ ابن حجر - هنا الشيخ بين -، وهو أن يقع للحافظ

ابن حجر الحديث المتقدم بعينه من طريق أخرى إلى القعنبي عن مالك،

هذه الموافقة من شيخ الشيخ بدل الشيخ.

يعني البدل والموافقة بينهم تشابه، الموافقة أن تتفق مع المصنف في

شيخه، البدل أن تتفق مع المصنف فيمن؟ في شيخ الشيخ.

يعني البخاري يروي حديث عن قتيبة عن مالك، فإذا رويت الحديث

من طريق قتيبة بإسناد عالٍ فإنك تكون قد وافقت البخاري، فهذه موافقة،

فإذا رويت الحديث من طريق عبد الله بن مسلمة القعنبي عن مالك،

فوافقت البخاري في شيخ شيخه وهو مالك بإسناد عالٍ مما لو رويته من

طريق البخاري نفسه، فإن هذا لا يسمى موافقة وإنما يسمى بدلًا.

النوعان التاليان أسهل، النوعان الصعبان: البدل والموافقة، أما الآتيان

المساواة والمصافحة فهما على ظاهر العبارة.

* أما المساواة: وهي أن يروي النسائي مثلاً يقع بينه وبين النبي - صلى

الله عليه وسلم - أحد عشر نفسًا، فيقع للحافظ - يعني ابن حجر -

مثل ذلك الحديث بإسناد آخر إلى النبي - صلى الله عليه وسلم -

من حيث العدد.

يعني أن الحافظ ابن حجر يروي حديثًا يرويه النسائي بينه وبين النبي -

صلى الله عليه وسلم - عند النسائي، النسائي بينه وبين رسول الله صلى

الله عليه وسلم أحد عشر شخصًا في الإسناد، والحافظ ابن حجر يروي

الحديث نفسه وبينه وبين النبي - صلى الله عليه وسلم - كم؟ أحد

عشر، فهذه مساواة، أحد عشر، أحد عشر.

* المصافحة، الرابعة المصافحة: وهي الإستواء مع تلميذ أحد

المصنفين، وسميت بالمصافحة لأن العادة جرت بالمصافحة بين

من تلاقيا.

المصافحة أنقص المساواة، المساواة يكون الإسنادان مستويين، أما

المصافحة فتيزيد بإيش؟ براو، فتكون أنت بمثابة تلميذ المصنف، يعني

مثلاً: النسائي يروي الحديث بأحد عشر راوياً بينه وبين الرسول - صلى

الله عليه وسلم -، فيأتي ابن حجر فيرويه باثني عشر راوياً، زاد كم؟

واحد، صار كأنه من؟ كأنه ابن السني الراوي عن النسائي، وابن السني

قد لقي النسائي وصافحه، وهذا مساوٍ له، فكأنه صافح النسائي ولقيه؛

فلذلك سميت مصافحة.

يعني تعذروننا ربما في شيء من الاستعجال، يعني لمصلحة محاولة

الانتهاء من هذه الصفحات.

س: ما معنى النزول لغة واصطلاحًا وكم أقسامه؟

النزول لغة: الانسفال.

واصطلاحًا: كثرة الوسطة بين الراوي وبين النبي - صلى الله عليه

وسلم -، أو بينه وبين إمام ذي صفة عليه.

يعني عكس العلو.

وسمي بالنزول لبعده عن الرسول - صلى الله عليه وسلم -.

وأقسامه أربعة كأقسام العلو:

الأول: الموافقة.

الثاني: البدل.

الثالث: المساواة.

الرابع: المصافحة.

يعني أنه ينقسم مثل أقسام العلو.

يعني إذا وصل الراوي إلى شيخ أحد المصنفين بإسناد نازل، هذا يسمى إيش؟ موافقة.

إذا وصل إلى شيخ شيخ المصنف بإسناد نازل، فهذا يسمى بدلاً.
لكن يشكل قضية المساواة، لكن يعني يمكن تحمل على أنه يستويان ويكون الإسناد نازلاً عند المصنف ونازلاً عند هذا الراوي، وكذلك في المصافحة.

س: هل النزول مذموم أم لا؟

الجواب: ليس مذمومًا إذا كان معه ما يجبره؛ كزيادة الثقة في رجاله على العالي أو كونه متصلًا بالسماع، والعالي إجازة أو مناولة؛ كما تقدم عن السلفي في البيتين المتقدمين.

يعني أن النزول ليس مذمومًا بإطلاق، فإذا كان الإسناد النازل رواه

ثقات، فهذا ممدوح، وإذا كان الإسناد النازل متصلًا بالسماع، وذلك

العالي بالإجازة، فهذا إسناد ممدوح.

س: ما هو أنزل ما في الصحيحين؟

يعني أكثر أسانيد الصحيحين عددًا.

الجواب: قال البخاري - رحمه الله -: أنزل ما في الصحيحين ثمانية

رجال.

أن يكون بين البخاري والرسول - صلى الله عليه وسلم -، أو بين مسلم

والرسول - عليه الصلاة والسلام - ثمانية رجال.

س: ما هي رواية الأقران وما فائدتها؟

الجواب: هي رواية أحد القرينين عن صاحبه بشرط التقارب في السن،

والأخذ عن المشايخ.

القرناء أو الأقران هم من تقاربوا في السن والأخذ عن المشايخ، فإذا

روى أحد القرينين عن الآخر، فإنه يسمى رواية الأقران.

مثاله: رواية الإمام أحمد عن أبي خيثمة زهير بن حرب عن يحيى بن

معين عن علي بن المديني عن عبيد الله بن معاذ عن أبيه عن شعبة عن

أبي بكر ابن حفص عن أبي سلمة عن عائشة - رضي الله عنها - قالت:

((كُنَّ أَزْوَاجُ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَأْخُذْنَ مِنْ رُءُوسِهِنَّ حَتَّى تَكُونَ

كَالْوَفْرَةِ))، فالإمام أحمد والأربعة بعده أقران.

يعني زهير بن حرب، ويحيى بن معين، وعلي بن المديني، وعبيد الله بن

معاذ: هؤلاء كلهم أقران، فهذه من رواية القرناء بعضهم عن بعض.

وفائدتها: الأمن من ظن الزيادة في السند.

يعني لا شك أن هذا الإسناد غريب جداً يا إخوان، يعني يجتمع أربع

أقران: الإمام أحمد، وزهير بن حرب، ويحيى بن معين، وعلي بن

المديني، هكذا واحد عن واحد، لا شك أنه غريب جداً، فقد يظن ظان

أن هذا الإسناد فيه مشكلة، يعني كيف يروي هؤلاء بعضهم عن بعض؟

فإذا عرف هذا النوع من أنواع علوم الحديث، لم يستغرب ذلك.

وبينه وبين المدبج الآتي عموم وخصوص مطلق، فكل مدبج رواية

الأقران، وليس كل رواية الأقران مدبجًا.

طيب ما هو المدبج؟ يأتي.

س: ما هو المدبج لغةً واصطلاحًا وما فائدته؟

المدبج لغةً: مشتق من ديباجتي الوجه، وهما الخدان.

هذا واضح ديباجتان الخدان.

واصطلاحًا: أن يروي كل من القرينين عن صاحبه؛ كرواية أبي هريرة -

رضي الله عنه - عن عائشة - رضي الله عنها -، وروايتها عنه، وكرواية

مالك عن الأوزاعي وبالعكس، ويسمى بالمدبج لاستوائهما أي القرينين

كاستواء الخدين، وفائدة رواية الأقران: هي الأمن من الزيادة في السند.

يعني كما تقدم.

إذن المدبج: هو أن يروي القرينان بعضهما عن بعض، كلاهما يروي

بعضهما عن بعض.

يعني أبو هريرة يروي عن عائشة - رضي الله عنها -، وعائشة تروي عن

أبي هريرة - رضي الله عنه -، ومالك يروي عن الأوزاعي، والأوزاعي

يروى عن مالك.

واعتنى العلماء بهذا النوع، وألفوا فيه كتباً منها: ((حديث الأقران))

لأبي الشيخ الأصبهاني، وهو مطبوع.

س: ما هي رواية الأكابر عن الأصاغر وما فائدتها؟

الجواب: هي أن يروي الراوي عن من هو دونه في السن، أو دونه في اللقي،

أو دونه في المقدار - يعني المنزلة -، ومن هذا رواية الآباء عن الأبناء،

وهذا النوع مهم حتى قيل: ((لا يكون الرجل محدثاً حتى يأخذ عن

فوقه ومثله ودونه)) مع ما في ذلك من العمل بقوله - صلى الله عليه

وسلم -: ((أَنْزِلُوا النَّاسَ مَنْزِلَهُمْ)).

وفائدة هذا النوع: الأمن من ظن الانقلاب في السند.

رواية الأكابر عن الأصاغر: يعني الرجل الكبير في السن يروي عن

طالب علم صغير، الأب يروي عن ابنه؛ كما مثلاً روى الإمام البخاري

عن الترمذي، هذا من رواية الأكابر عن الأصاغر، وجمع أبو بكر

الباغندي كتاباً ((رواية الأكابر عن مالك))، ذكر فيه رواية شيوخ مالك

عن مالك، وهو جزء مطبوع.

أما قوله: مع ما في ذلك من العمل بقوله - صلى الله عليه وسلم -: ((أَنْزِلُوا

النَّاسَ مَنْزِلَهُمْ)) يعني أن طالب العلم حتى وإن كان صغيراً لما يحمله

من العلم، فهذا يعظم منزلته ومكانته فيأخذ عنه الناس وإن كانوا أكبر منه

في السن أو أكبر منه في المنزلة.

س: ما هو السابق واللاحق وما فائدته؟

الجواب: هو أن يشترك اثنان في الأخذ عن شيخ، ويتقدم موت أحدهما على الآخر.

وفائدته: ترجيح رواية السابق إذا اختلط الشيخ.

يعني السابق واللاحق المقصود به: أن تلميذين يرويان عن شيخ واحد، أحد التلميذين يتقدم موته، يموت قبل أن يموت الشيخ، يموت التلميذ قبل وفاة الشيخ، ثم التلميذ الثاني يموت بعد عمر طويل من وفاة الشيخ، فيصير بين التلميذ الأول والتلميذ الثاني مدة طويلة، يعني مائة وخمسين سنة وما شابه ذلك، وهذا النوع اعتنى به الخطيب وصنف فيه كتاباً بهذا الاسم، سماه ((السابق واللاحق))، وهو مطبوع في مجلد.

السؤال الذي بعده: ما هو المهمل وما فائدته؟

الجواب: هو أن يروي الراوي عن اثنين متفقي الاسم ولم يتميزا بما

يخص كلا منهما.

يعني المهمل مثلاً يقول الإمام البخاري: حدثنا محمد، والإمام

البخاري عنده من المشايخ عشرات يسمون بهذا الاسم، فيحтар العلماء

من محمد هذا؟ هل هو محمد بن يحيى الذهلي؟ هل هو محمد بن رافع

النيسابوي؟ أو هو من؟ فهذا يسمى المهمل، يعني أن يذكر من اسمه أو

كنيته ما لا يتميز به عن غيره، هذا يسمى المهمل: حدثنا محمد، حدثنا

أبو عبد الله، من أبو عبد الله؟ هو ذكر الاسم وذكر الكنية، لكن من هو؟

يتشابه مع غيره، وهذا النوع اهتم العلماء بما يتعلق بالصحيحين منه،

وألّف الغساني الجياني الأندلسي كتاباً سماه ((تقييد المهمل))، وهو

مطبوع في أربعة مجلدات.

وفائدة هذا النوع: ألا يظن الشيخ الواحد اثنين.

السؤال الذي بعده: ما هو الفرق بين المهمل والمبهم؟

الفرق بينهما أن المبهم لم يذكر اسمه: عن رجل، أما المهمل يقول:

عن محمد، أو حدثنا محمد أو عبد الله، فذكر الاسم لكنه لم يذكر بقية

الاسم الذي يتميز به عن غيره، وأما المهمل فقد ذكر اسمه مع الاشتباه

بغيره.

س: بم يتميز المهمل ومتى يجب علينا البحث عن التمييز بينهما؟

الجواب: يتميز بملازمة التلميذ لأحد الشيخين، ويجب البحث عنهما

إذا كان أحدهما غير ثقة؛ كسليمان بن داود الخولاني، وسيلمان بن داود

اليمني، والأول ثقة، والثاني ضعيف.

وأما إذا كانا ثقتين معاً، فلا يحتاج إلى تفتيش ولا إلى غيره لحصول

المقصود.

يعني أنه يلزم التفتيش والبحث، ومعرفة من هذا الذي في الإسناد إذا كان

هناك راويان أو أكثر من راوٍ بعضهم ثقات وبعضهم ضعفاء، فلا بد أن

نميز؛ لأننا إذا قلنا إن هذا هو الثقة، والصحيح أنه ضعيف، فإن ذلك يؤدي إلى تصحيح ما ليس بصحيح، والعكس، فإذا اشتبه الراوي بثقة وضعيف فإنه يتأكد البحث والتفتيش.

وأما إذا كانا ثقتين معًا فلا يحتاج إلى تفتيش ولا إلى غيره لحصول المقصود؛ كمحمد بن سلام البيكندي، ومحمد بن يحيى الذهلي، وقد ألف فيه الخطيب رسالة باسم ((المكمل في بيان المهمل))، وهو مفقود، أي لا يوجد، الكتاب هذا مفقود لم يوجد في عصرنا هذا، وإنما الموجود كما تقدم كتاب ((تقييد المهمل وكذا وتميز المجمل)) للغساني الأندلسي.

س: ما حكم الحديث إذا أنكره الشيخ أو نسيه؟
الجواب: إذا أنكره جزماً رُدَّ، وإذا أنكره إنكاراً محتملاً كأن يقول: لا أعرفه أو لا أذكره، قُبِلَ على الأصح، ويحمل على أنه نسي.

يعني هنا مسألة، هذه مسألة: إذا الشيخ حدث بحديث ثم بعد ذلك التلميذ حدث عن الشيخ بذلك الحديث، فسمعه الشيخ يحدث به، فأنكره، قال: أنا لم أحدثك بهذا، أو ليس هذا من حديث، فما الحكم؟ الحكم كما قال الشيخ: إذا أنكره إنكارًا جازمًا يرد الحديث، وإذا أنكره إنكارًا محتملًا كأن يقول: أنا لا أذكر، فالتلميذ إذا كان ضابطًا حافظًا، يؤخذ بقوله، وإذا لم يكن كذلك، فلا يؤخذ بقول هذا، ولا بقول هذا؛ لأن الإنكار هنا ما دام محتملًا فإنه إذا كان التلميذ ضابطًا يؤخذ بقوله، وإذا لم يكن ضابطًا فلا يوجد مرجح، فيسقط هذا الحديث.

ما هي العبارات التي تدل على الإنكار المحتمل؟ كأن يقول: لا أعرفه، أو لا أذكره، ففي هذه الحالة يؤخذ بقول التلميذ.

وقد صنف الدارقطني كتابًا فيمن حدث ونسي.

كتاب الدارقطني مفقود، لكن السيوطي صنف في هذا كتابًا، وهو

مطبوع موجود، يعني استفاد من كتاب الحافظ ابن حجر والدارقطني،

وسماه ((تذكرة المؤتسي فيمن حدث ونسي))، وهو مطبوع.

مثاله: حديث سهيل بن أبي صالح عن أبيه عن أبي هريرة رضي الله عنه

مرفوعاً أن النبي - صلى الله عليه وسلم - قضى بالشاهد واليمين.

قال عبد العزيز بن محمد الداروردي: حدثني بهذا الحديث ربيعة بن

أبي عبد الرحمن عن سهيل قال: فلقيت سهيلاً - إيش عندكم؟ تلقيت؟

لا، فلقيت - فسألته عنه فقال: لا أعرفه، قال: فقلت: إن ربيعة حدثني

عنك به، فصار سهيل بعد ذلك يقول: حدثني عبد العزيز عن ربيعة عني

عن أبي عن أبي هريرة.

وهذا من تواضع العلماء ورجوعهم إلى الحق.

يعني لما وثقا بحفظ عبد العزيز، فروى عنه هذا الحديث عن شيخه

ربيعة عن نفسه.

س: ما هو المسلسل لغةً واصطلاحاً وما حكمه؟

المسلسل لغةً: من التسلسل، وهو اتصال الشيء ببعضه ببعض كسلسلة الحديد.

واصطلاحاً: أن يتفق الرواة في صيغة من صيغ الأداء الآتية أو غيرها من الحالات.

إذن المسلسل في الاصطلاح: أن يتفق الرواة في صيغة أو حالة أو صفة؛ كما سيأتي في الأمثلة.

ومثال اتفاقهم في الصيغة قول الراوي: سمعت فلاناً قال سمعت فلاناً.

يعني كل الإسناد من الابتداء إلى الانتهاء، كل راو من الرواة يقول:

سمعت فلان قال سمعت فلان وهكذا إلى آخره.

أو حدثنا: حدثنا فلان قال حدثنا فلان، وما أشبه ذلك.

وحكم المسلسل: قلة سلامته من الضعف في وصفه، وهو التسلسل.

يعني هذه قاعدة يذكرها أهل العلم أنه قلما يسلم حديث مسلسل من

الضعف، قلما يصح حديث مسلسل من الضعف، فأغلب الأحاديث

المسلسلة ضعيفة، وسينبه الشيخ بعد ذلك بأصحتها.

س: كم حالة للتسلسل وما هي؟

الجواب: ثلاث حالات:

١ - المسلسل بالقول: كحديث معاذ بن جبل رضي الله عنه: ((إِنِّي

أُحِبُّكَ، فَقُلْ دُبْرَ كُلِّ صَلَاةٍ: اللَّهُمَّ أَعِنِّي عَلَى ذِكْرِكَ...)) الحديث، فإنه

مسلسل بقول كل من الرواة: ((وأنا أحبك فقل...)) يعني فقل: ((اللَّهُمَّ

أَعِنِّي عَلَى ذِكْرِكَ))، يعني كل راوٍ من الرواة يكرر هذه العبارة.

٢ - المسلسل بالفعل: كحديث أبي هريرة: شبك بيدي أبو القاسم -

صلى الله عليه وسلم - وقال: ((خلق الله الأرض يوم السبت، وخلق فيها

الجبال يوم الأحد، وخلق الشجر يوم الاثنين، وخلق الكروم - أي

العنب - يوم الثلاثاء، وخلق النور يوم الأربعاء، وبث فيها الدواب يوم الخميس، وخلق آدم بعد العصر يوم الجمعة في آخر الخلق في آخر ساعة يوم الجمعة فيما بين العصر إلى الليل)).

يعني كل راو من الرواة يقول: شبك بيدي فلان، هذا فعل، لكن هذا الحديث الصحيح أنه ليس بمرفوع بل هو من قول كعب الأحبار.

٣- المسلسل بالقول والفعل معًا: كحديث أنس - رضي الله عنه - مرفوعًا: ((لا يَجِدُ عَبْدٌ حَلَاوَةَ الْإِيمَانِ حَتَّى يُؤْمِنَ بِالْقَدَرِ خَيْرِهِ وَشَرِّهِ ، حُلُوهِ وَمُرِّهِ))، وقال: ((وَقَبَضَ رَسُولُ اللَّهِ عَلَى لِحْيَتِهِ))، فهذا مسلسل بقبض كل واحد من رواه على لحيته مع قوله: ((آمَنْتُ بِالْقَدَرِ خَيْرِهِ وَشَرِّهِ ، وَحُلُوهِ وَمُرِّهِ)) يعني فعل وقول، كل راو من رواة الإسناد يقبض على لحيته ويقول هذا القول.

وفي ذلك حكمة: وهي الإيماء إلى التسليم والانقياد له تعالى، وكما

يقال في المثل : لحية فلان بيدي.

وهذا إذا كانت اللحية وافرة، أما اللحية القصيرة فلا يمكن أن يقبض

عليها.

س: ما هو أصح مسلسل في الدنيا؟

المسلسل بقراءة سورة الصف، يعني الجواب: المسلسل بقراءة سورة

الصف، يعني هذا من أصح المسلسلات.

وهو ما رواه عبد الله بن سلام - رضي الله عنه - قال: ((قَعَدْنَا نَقْرَأُ مِنْ

أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فَتَذَاكَرْنَا، فَقُلْنَا: ((لَوْ نَعْلَمُ أَيَّ

الْأَعْمَالِ أَقْرَبَ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى لَعَمَلْنَاهُ، فَأَنْزَلَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿سَبِّحْ لِلَّهِ مَا

فِي السَّمَوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ﴾ سورة الصف إلى آخرها.

قال عبد الله بن سلام: ((قَرَأَهَا عَلَيْنَا رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ

حتى ختمها)). قال أبو سلمة: قَالَ أَبُو سَلَمَةَ : وَقَرَأَهَا عَلَيْنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ

سَلَامٍ حَتَّى خَتَمَهَا. قَالَ يَحْيَى بْنُ أَبِي كَثِيرٍ: وَقَرَأَهَا عَلَيْنَا أَبُو سَلَمَةَ حَتَّى

خَتَمَهَا. قَالَ الْأَوْزَاعِيُّ: فَقَرَأَهَا عَلَيْنَا يَحْيَى كَذَا. قَالَ مُحَمَّدُ بْنُ كَثِيرٍ:

فَقَرَأَهَا عَلَيْنَا الْأَوْزَاعِيُّ.

يعني كل الإسناد بقراءة سورة الصف، هذا من أصح المسلسلات.

س: ما هي فائدة المسلسل؟

الفائدة الاقتداء بالنبي - صلى الله عليه وسلم - فعلاً مع الاشتمال على

مزيد الضبط في الرواة.

يعني إذا كان في الحديث المسلسل قصة فيها أن النبي - صلى الله عليه

وسلم - فعل فعلاً ثم الرواة من الصحابي فما بعد فعلوا ذلك الفعل، فإن

في ذلك اقتداءً به - عليه الصلاة والسلام -.

ومن فوائد المسلسل أيضاً: مزيد الضبط في الرواة؛ لأن اعتناءهم بتكرار

هذه الصفة يدل على مزيد ضبط عندهم.

وهذه المسلسلات فيها كتب، من أشهرها وأحسنها كتاب ((الجواهر

المكحلة في الأحاديث المسلسلة)) للحافظ السخاوي، وقد طُبع قريباً

قبل سنة أو سنتين في مجلد متوسط.

س: كم صيغة للأداء وما هي؟

قال الشيخ:

ج: عشرة:

١- سمعت. ٢- حدثني. ٣- أخبرني. ٤- قرأت عليه.

٥- قرئ عليه وأنا أسمع. ٦- أنبأني. ٧- ناولني. ٨- شافهني.

٩- كتب إليّ. ١٠- بعن ونحوها وأن.

يعني هذه صيغ الأداء التي يؤدي بها الراوي، وسيأتينا الكلام على نوع

التحمل فيما يأتي - إن شاء الله -.

س: متى تفرد الصيغة ومتى تجمع؟

الجواب: تفرد إذا سمع الراوي وحده أو حدثه الشيخ وحده، وتجمع

إذا كان معه غيره من التلامذة؛ كسمعنا وحدثنا.

يعني إذا سمعت الشيخ وحدك، تقول: سمعت، وإذا كان معك غيرك،

تقول: سمعنا وحدثنا.

س: ما هي أقوى الصيغ العشر وأصرحها؟

الجواب: أقواها وأصرحها: سمعت؛ لأنها لا تحتمل الوساطة بخلاف

حدثني، فإنها قد تطلق على الإجازة تدليلاً.

يعني سمعت صريحة في السماع، ما تحتمل أي نوع آخر غير السماع،

بخلاف حدثني وأخبرني وأنبأني، فإنها تحتمل أن الراوي لم يسمع وإنما

أخذ ما تحمل إجازةً، وسيأتينا البيان المقصود بالإجازة فيما يأتي - إن

شاء الله -.

كقول الحسن البصري: حدثنا ابن عباس على منبر البصرة، فإنه لم

يسمع من ابن عباس.

ثم قال: يعني أن ((سمعت)) أرفع الصيغ كلها في الإملاء على الطالب

وهو يكتب لما في ذلك من الثبت والتحفظ.

يعني أيضًا مما يدل على أن ((سمعت)) أن أرفع أنواع التحمل أن

تتحمل في الإملاء، الإملاء من الشيخ، الشيخ يحدث وأنت تسمع،

الشيخ يحدث ويقرأ من كتابه وأنت إيش؟ تسمع أو يحدث من حفظه

وأنت تسمع.

س: كم مراتب الصيغ وما هي؟

الجواب: ثمان:

١- سمعت وحدثني. ٢- أخبرني وقرأت عليه.

٣- قرئ عليه وأنا أسمع. ٤- أنبأني. ٥- ناولني. ٦- شافهني

بالإجازة.

٧- كتب إليّ بالإجازة. ٨- الرواية بعن وبنحوها.

سيأتينا بيان هذه الصيغ فيما يأتي؛ فلذلك لا نكرر الكلام.

س: ما هو الفرق بين حدثني وأخبرني؟

الجواب: الفرق بينهما أن ذلك هو الشائع الغالب على اصطلاح أهل

الحديث.

وقال السخاوي: بينهما فرق، واستشهد بأنه لو قال السيد: من أخبرني

بكذا فهو حر ولا نية له، فأخبره بذلك بعض أرقائه بكتاب أو رسول أو

كلام عتق بخلاف ما لو قال: من حدثني بكذا، فإنه لا يعتق إلا

بالمشافهة.

يعني الفرق بين حدثني وأخبرني أن حدثني تدل على المشافهة، لا بد

أنك سمعت الكلام أو الحديث ممن حدثك به مشافهة.

أما أخبرني، لو كتب إليك فإنه قد أخبرك، لو كتب إليك رسالة، تستطيع

أن تقول: أخبرني فلان، بناءً على أنه كتب إليك، فهذا الفرق بين أخبرني وحدثني.

واشتقاق أخبرني من الخبرة، وهي الاختبار، وفي القراءة على الشيخ

معنى الامتحان موجود، وهو أنه هل يقره أم لا؟

يعني أن الإخبار من الشيخ حينما تقرأ عليه شيء فيه إقرار الشيخ على

هذا الذي تقرأه عليه وتصحيحه لك، ففيه شيء من الخبرة والاختبار؛

فلذلك تقول: أخبرني فلان.

س: متى يقول الراوي أنبأني؟

الجواب: أنبأني مثل أخبرني عند المتقدمين، يقولها إذا قرأ على الشيخ،

وأما عند المتأخرين، فالإنباء لا بد من تقييده بالإجازة؛ كأن يقول: أنبأني

إجازة.

يعني أن المتقدمين كانوا يستعملون: حدثني وأخبرني وأنبأني بمعان

مقاربة، وحدث عند المتقدمين التفريق بين حدثني وأخبرني، بمعنى أن
حدثني للسمع، وأخبرني للقراءة، ما تقرأه على الشيخ، والشيخ يسمع.
ثم عند المتأخرين ميزوا بين الثلاثة، فحدثني للسمع، وأخبرني للقراءة
على الشيخ، وأنبأني للإجازة.

ولذلك يستحب العلماء أنك لا تطلق أنبأني في الإجازة بل تضيف إليها
قولك: أنبأني إجازة؛ لأنها في اللغة هذه الثلاثة معناها واحد، أو معناها
مقارب، حدثني وأخبرني وأنبأني.

س: هل عنعنة المعاصر محمولة على السماع أم لا؟
الصحيح الذي عليه العمل من أئمة الحديث أنه من قبيل الإسناد
المتصل بشرطين:

الأول: سلامة الراوي الذي رواه بالعننة من التدليس.

الثاني: ثبوت ملاقاته لمن رواه عنه بالعننة ولو مرة واحدة.

يعني إذا قال الراوي: ((عن فلان))، فنحملها على الاتصال، العنونة

هذه بشرطين:

الشرط الأول: السلامة من التدليس.

والشرط الثاني: ثبوت لقاء ذلك الراوي لشيخه.

وهذه المسألة ألف فيها ابن رُشيد رسالة جيدة سماها ((السَّنن - أي

الطريق - السنن الأبين - بفتح السين - في الحديث المعنعن))، ولها

عنوان طويل، يعني: ((السنن الأبين والمورد الأمعن في المحاكمة بين

الإمامين البخاري ومسلم في السند المعنعن)) هذا العنوان بتمامه تقريباً

سطر ونصف، رجَّح فيها مذهب الإمام البخاري على مذهب مسلم؛ لأن

الإمامين البخاري ومسلمًا اختلفوا في هذه القضية، الإمام البخاري

يرجح أنه لا يحكم للمنعن بالاتصال إلا إذا ثبت السماع واللقاء مع

عدم التدليس، ومسلم يكتفي بإمكان اللقاء أي المعاصرة، وهذا الفرق

بين اجتهادي الإمامين رحمهما الله تعالى.

ثم يقول الشيخ - رحمه الله - :

س: كم أقسام الإجازة المقيدة وما هي؟

الجواب: أربعة:

الأول: المناولة: وهي أرفع أنواع الإجازة، وهي أن يدفع الشيخ أصله

للتألم ويقول له: هذا روايتي عن فلان، فاروه عني.

الإجازة المقصود بها إذن الشيخ للتألم أن يروي عنه، إذن الشيخ

للتألم بالرواية عنه، هذا يسمى الإجازة، يعني الشيخ يقول للتألم:

أجيزك أن تروي عني صحيح البخاري، هذا إيش يسمى: إجازة،

والتألم لم يسمع صحيح البخاري على الشيخ، ولم يقرأه عنه، لكن

هذه الإجازة الجلمية معتبرة عند أهل العلم؛ لأنه كما يجوز له أن يحمله

تفصيلاً يجوز له أن يحمله جملة، والكلام يطول في تقرير هذا لكن هذا

باختصار.

هذه الإجازة تقترن بغيرها، تقترن بالمناولة، تقترن بالمكاتبة، تقترن

بالإعلام، تقترن بالوصية؛ فلذلك قسمها الشيخ إلى أربعة أنواع:

➤ فالنوع الأول يقول: الإجازة، يقصد الإجازة المقترنة بالمناولة،

بمعنى أن الشيخ يعطي الطالب الكتاب، ويقول له: آذن لك أو أجزئك

أن ترويه عني، فهذه إجازة مع إيش؟ مناولة، المناولة هي الإعطاء،

يعطيه الكتاب ويجيزه أن يرويه عنه، هذا النوع الأول.

➤ النوع الثاني: الإجازة بالمكاتبة: كأن يكتب الشيخ للطالب أحاديث

ويرسلها له.

يعني يكتب الشيخ للطالب بأحاديث، ويرسلها له، وينص فيما كتبه

على الإجازة، فيقول له بعدما يكتب الكتاب: وأجزئك أن تروي عني ما

كتبت به إليك، فهذه الإجازة المقرونة بالمكاتبة، لا بد أن ينص على

الإجازة.

أما إذا كتب له بدون إجازة، فهذا يصح لكنه دون ما لو كتب له وأجازته،

واضح يا إخوان؟ بخلاف المناولة، لو ناوله الكتاب ولم يجزه،

فالصحيح أن المناولة هذه لا تصح الرواية بها، لا بد أن يقرن المناولة

بالإجازة.

أما المكاتبة، فتصح المكاتبة ولو لم تكن مع إجازة، لكن إذا كانت مع

إجازة فإن الرواية تكون أقوى.

➤ النوع الثالث: الإجازة بالوصية: وهي أن يوصي عند موته لشخص

معين بأصله، ويأذن له في روايته.

الوصية أن الشيخ يكون عنده كتابه الذي فيه رواياته، أسانيده، قبل أن

يموت يقول: هذا الكتاب أوصي به لفلان، هذه ماذا تسمى؟ وصية.

هذه الوصية لا تخلو بين حالين:

• الحال الأول: أنه يقرنها بالإجازة، فيكتب مع الوصية: وأذن له

بروايته عني، هذه إيش تسمى؟ وصية مع إجازة.

• الحالة الثانية: أنه فقط يرسل له بالوصية بدون إجازة، فإذا أرسل

له بالوصية مع الإجازة يجوز له أن يروي، أما إذا أرسل له

بالوصية دون إجازة فلا يجوز له أن يروي.

يسأل سائل يقول: ماذا يفعل بالكتاب؟

نقول له: يستفيد منه، يقرأه، يخبر أن هذا الكتاب كتاب شيخه وفيه

حديثه؛ لأن العمل بالوجادة كما سيأتينا لازم.

➤ النواع الرابع: الإجازة بالإعلام:

يقول الشيخ:

الإجازة بالإعلام: وهي أن يعلم الشيخ أحد الطلبة بأني أروي هذا

الكتاب عن فلان، ويأذن له في روايته.

فالإعلام هو أنه يقول له: هذا الكتاب أنا أرويه بإسنادي عن مؤلفه، هذا

إعلام لكن إذا قرنه بقوله: هذا الكتاب أنا أرويه عن مؤلفه، وأجيزك أن

ترويه عني، فإنه يصح له أن يرويه، أما إذا اقتصر على مجرد الإعلام،

يعني أن يخبره أن هذا الكتاب من مروياته فإنه لا تجوز له الرواية.

يقول الشيخ - رحمه الله - : ومن صيغ الأداء الوجادة وهي أن يجد

بخط يعرف كاتبه فيقول: وجدت بخط فلان أو قرأت بخط فلان أو في

كتاب فلان.

من أنواع التحمل: الوجادة.

الوجادة: يعني تجد شيئاً ليس لك فيه سماع ولا إجازة ولا مناولة ولا

إعلام ولا وصية، إنما تجد مكتوب، وتعرف صاحب الخط، فهنا لك أن

تنقل عن هذا الذي كتب الخط، وتقول: وجدت بخط فلان قال كذا

وكذا، لكن لا يصح أن تروي عنه وتقول: حدثني فلان، أو أخبرني فلان،

أو أجازني فلان، أو أعلمني فلان، ما يجوز؛ لأنه لم يعلمك ولم يجزك

ولم يسمعك، وإنما أنت وجدت بخطه، فلك أن تقول ذلك.

لكن قال أهل العلم: إنك إذا وجدت بخط من تعرفه، ففيه هذه شوب

اتصال، يعني رائحة الاتصال؛ لأن ليس بينك وبينه واسطة.

س: هل الإجازة العامة معتبرة أم لا وما مثالها؟

الجواب: لا تعتبر.

الإجازة العامة يعني كما سيأتي في المثال يقول: أجزت لجميع

المسلمين، يقول: أجزت لجميع أهل هذا العصر، أجزت لأهل المدينة

كلهم، هذه الإجازة تسمى الإجازة العامة.

هذه الإجازة هل تجوز؟ هل تعتبر؟ يقول الشيخ: لا تعتبر.

ومثالها: أن يقول: أجزت لجميع المسلمين، وكذلك الإجازة

بالمجهول للمجهول.

الإجازة بالمجهول: يعني يقول أجزت فلاناً رواية كتاب السنن، ولا

يبين أي كتاب السنن يعني، ((سنن أبي داود))، ((الدارقطني))،

((النسائي))، هذه إجازة بالمجهول.

أو للمجهول، يعني يقول: أجزت لعبد الله، من عبد الله؟ مائة شخص في

المسجد يسمون عبد الله، هذه إجازة لمجهول.

وكذلك الإجازة للمعدوم، يقول له: أجزت لك ولولدك، وهو لم يتزوج

بعد، الله أعلم هل يتزوج وهل ينجب ويأتيه ولد حتى يروي عنه أم لا،

فالإجازة للمعدوم أيضاً لا تصح؛ كأن يقول: أجزت لمن سيولد على

الأصح.

س: كم أركان الإجازة وما هي؟

أركان الإجازة أربعة:

أ- المجيز - يعني الشيخ -.

ب- المجاز له - أي التلميذ - .

ج- المجاز به - أي الكتاب - .

د- صيغة الإجازة - أي قول المجيز: أجزتك، أذنت لك، ونحو ذلك .

وهي تكون لمعين في معين؛ كأن يقول: أجزتك أن تروي عني ((كتاب

البخاري)) مثلاً، وتارةً تكون لمعين في غير معين؛ كأن يقول: أجزتك أن

تروي عني ما أرويه.

يعني يجيزه مروياته ولا يبين له ما هي، هذا غير معين.

وتارةً تكون لغير معين؛ كأن يقول: أجزت المسلمين، يعني الإجازة

العامة التي تقدمت، كما تقدم.

س: هل الوجادة مصدر عربي أو مولد؟

الجواب: هي مصدر مولد غير مسموع في العرب، فرعه المولّدون فيمن

أخذ العلم من صحيفة من غير سماع ولا إجازة؛ لأجل تفريقهم بين

مصادر (وجد) للتمييز بين معانيها المختلفة، كوجد ضالته وجداناً،

ووجد مطلوبه وجوداً، ويقولون في الغضب موجدة - أي وجد موجودة

أي غضب -، وفي الغنى: وجده وُجدًا، وفي الحب: وجد وَجدًا.

هذه ناحية لغوية أظنها واضحة.

السؤال الذي يتلوه: ما هو الدليل على قبول الوجدادة؟

ج: هو حديث رواه الحسن بن عرفة من طريق عمرو بن شعيب عن أبيه

عن جده مرفوعاً: ((أَيُّ الْخَلْقِ أَعْجَبُ إِلَيْكُمْ إِيْمَانًا؟))، قالوا: الْمَلَائِكَةُ،

قَالَ: ((وَكَيْفَ لَا يُؤْمِنُونَ وَهُمْ عِنْدَ رَبِّهِمْ؟))، وذكروا الأنبياء، فقال:

((وَكَيْفَ لَا يُؤْمِنُونَ وَالْوَحْيُ يَنْزِلُ عَلَيْهِمْ؟))، قالوا: فنحن، قال:

((وَكَيْفَ لَا تَوْمِنُونَ وَأَنَا بَيْنَ أَظْهَرِكُمْ؟))، قالوا: فمن يا رسول الله؟

قال: ((قَوْمٌ يَكُونُونَ مِنْ بَعْدِكُمْ يَحْدُونَ صُحُفًا يُؤْمِنُونَ بِمَا فِيهَا)).

هذا الحديث حسنه بعض أهل العلم، ورأوا أنه دليل على صحة العمل

بالوجادة، العمل ليس الرواية، العمل بالوجادة، بل العمل بالوجادة

واجب؛ لأن كثير من العلم إنما يؤخذ وجادة.

س: هل يجوز إطلاق المشافهة على الإجازة أم لا؟

نعم، يجوز في الإجازة المتلفظ بها، فأصل المشافهة الأخذ عن الشيخ

مشافهة بأن يشافهه بالكلام، وكذلك أطلقوا المكاتبه في الإجازة

المكتوب بها، والأصل في المكاتبه هو ما كتب به الشيخ من الحديث

إلى الطالب سواء أذن له في روايته أم لا.

على كل هو يجوز الإطلاق، لكن الأولى ألا يطلق على الإجازة التي

بالمشافهة، ألا يطلق في الأداء قوله: شافهني فلان؛ لأن معنى شافهني أي

حدثه مشافهة، وهو لا يريد أنه حدثه، وإنما يريد أنه أجازته مشافهة؛

ولذلك الأحسن والأولى أن يقيد ويقول: أجازني مشافهة، وألا يقول:

شافهني فقط، أو يقول: شافهني بالإجازة؛ لأن معنى شافهني أي أنه

حدثه بالحديث كله، أو الكتاب كله مشافهةً، وليس كذلك.

س: ما هو المتفق والمفترق وما فائدته؟

الجواب: هو اتفاق الأسماء أو الآباء معاً في الخط والنطق؛ كأنس بن

مالك خمسة أنفار من الرواة:

١- أنس ابن الأنصاري خادم النبي - صلى الله عليه وسلم -.

٢- أنس بن كعب القشيري، يكنى أبا أمية، نزل البصرة، ليس له عن

النبي - صلى الله عليه وسلم - إلا حديث واحد: ((إِنَّ اللَّهَ قَدْ وَضَعَ عَنِ

الْمُسَافِرِ الصَّيَّامَ وَشَطْرَ الصَّلَاةِ))، والحديث في السنن.

٣- أبو مالك - يعني أبو الإمام مالك - إمام دار الهجرة.

٤- حمصي.

٥- كوفي.

وسمي هذا بالمتفق لاتفاق أسمائهم، وبالمفترق لاختلاف الأشخاص.

يعني المتفق والمفترق أن يتفق الراوي مع آخر في اسمه واسم أبيه ونحو ذلك خطأ ونطقاً.

وفائدته: أن لا يُظَنَّ الشخصان شخصاً واحداً، والفرق بينه وبين المهمل المتقدم: أن فائدة المهمل أن لا يظن الواحد اثنين. يعني عكسية، المهمل أن لا يظن الواحد اثنين، وهذا أن لا يظن الاثنين واحداً.

السؤال التالي: كم أقسام المتفق والمفترق وما هي؟
الجواب: ستة.

الأول: اتفاق الأسماء والآباء معاً.

طيب نقرأ هذا بلا أمثلة يا إخوان.

الثاني: اتفاق الأسماء والآباء والأجداد.

الثالث: اتفاق الكنية والنسبة كأبي عمران الجوني.

الرابع: اتفاق الكنى والأسماء.

الخامس: اتفاق الأسماء والكنى.

السادس: اتفاق الاسم واسم الأب والنسبة.

يعني هذه أمور واضحة، يعني نفس الحافظ ابن حجر لما جاء إلى هذه

الأنواع، قال: إن الخطب فيها يسير؛ لأنها نقل محض، أنواع المتفق

والمفترق، والمؤتلف والمختلف، هي نقول محضة، يعني ينبغي أنها

تُضبط كنقل، لا تحتاج إلى إفهام وعسر في الشرح ونحو ذلك؛ فلذلك

نمر عليها مروراً سريعاً لنختم يا إخوان.

س: ما هو المؤتلف والمختلف وما فائدته؟

الجواب: هو اتفاق الأسماء والآباء خطأً لا نطقاً.

هذا النوع من أهم الأنواع يا إخوان، المؤتلف والمختلف؛ لأن عدم

معرفته يؤدي إلى الخطأ، الخطأ في قراءة الأسماء، يعني كما مر معنا أحد

الرواة قلنا اسمه أحمد بن محمد بن ساكن، في طبقات كثير من الكتب
كتبوه: أحمد بن محمد بن شاكر؛ لأن هذا الذي يطرق الأسماء كثيراً،
فهذا يؤدي إلى جهالة الراوي من هو؟ وإلى الخطأ في ذكر اسم الراوي،
والمؤتلف والمختلف هذا من أهم الأنواع؛ لأنهم قالوا: إن الأسماء لا
تعرف بالقياس ولا تعرف بما قبلها ولا بما بعدها، فتحتاج كثرة ممارسة
وسماع من الشيوخ ومراجعة هذه الكتب التي تعني بضبط هذه
الأسماء.

ذكر أمثلة: كأسيد أبي عتاب، وأسيد بن حضير.

وفائدته: الأمن من التحريف والتصحيف.

س: كم أقسامه وما هي؟

قسمان:

أ- لا ضابط يرجع إليه لكثرة بل يعرف بالنقل والحفظ، وهذا هو

الأكثر كما تقدم في أُسيد.

ب - منضبط لقلته، وهو نوعان:

أ- أن يراد فيه التعميم؛ كأن يقال: ليس فيهم فلان إلا كذا، والباقون

كذا، مثلاً سلام فهو كله مشدد إلا خمسة:

١- عبد الله بن سلام - ما هو مشدد -.

٢- سلام بن أبي الحقيق.

٣- محمد بن سلام - شيخ البخاري.

٤- سلام بن ناهض المقدسي.

٥- سلام جد محمد بن عبد الوهاب الجبائي.

إلى أن قال:

ب- والنوع الثاني: المراد فيه التخصيص إما بكتب مخصوصة؛ كأن

يقال: ليس في ((الصحيحين))، و((الموطأ)) خازم - بالخاء المعجمة -

إلا محمد بن خازم بن معاوية، والباقي حازم.

يعني أنا سأختصر الكلام يا إخوان، لا يوجد سقط، لكن لقرب الأذان

أختصر الكلام.

س: متى يُكَبَّر عقيل ومتى يصغَّر؟

يعني هذا من أمثلة المؤتلف والمختلف، قال:

كله مكبر إلا ثلاثة فبالصغير:

١ - عقيل بن خالد الأيلي.

٢ - يحيى بن عقيل الخزاعي.

٣ - بنو عقيل القبيلة المعروفة المنسوب إليها أبو جعفر محمد بن

عمرو - أنتم عندكم محمود؟ محمد بن عمرو العُقيلي صاحب كتاب

((الضعفاء)).

هؤلاء عُقيل بالصغير.

ثم نتقل بعد ذلك إلى المتشابه يا إخوان.

يقول الشيخ:

س: ما هو المتشابه وكم أقسامه؟

الجواب: هو أن يتفق الأسماء في اللفظ والخط، ويفترقا في الشخص مع

اتفاق أسماء أبويهما في الخط دون النطق.

يعني باختصار: المتشابه أسماء تجمع بين المتفق والمفترق،

والمؤتلف والمختلف، يعني يكون فيها شيء من المتفق والمفترق،

وشيء من المؤتلف والمختلف، يعني بالمثل يتضح: مثلاً: شريح بن

النعمان أستاذ البخاري، مع سريح بن النعمان التابعي، أو العكس لكن

هذا الذي في ذهني، شريح - بالشين والراء والياء والحاء المهملة،

والثاني: سريح - بالسين والراء والياء والجيم -، فاتفقا في اسم الأب:

النعمان، واختلفا في اسم الشخص مع الاتفاق في الرسم والاختلاف في

النقط، فهذا هو المتشابه.

وله أقسام عديدة.

أيضًا من المتشابه ما يسمى بالمشتبه المقلوب؛ كالأسود بن يزيد،

ويزيد بن الأسود، ومسلم بن الوليد، والوليد بن مسلم، يعني المحدثون

عندنا: الوليد بن مسلم، والشعراء عندهم: مسلم بن الوليد، فهذا من

المشتبه المقلوب.

نمر لو أقل شيء على العناوين.

خاتمة

س: ما هي الأمور التي ينبغي لطالب الحديث أن يعتني بها؟

أمور كثيرة منها: معرفة طبقات الرواة، ومعرفة موالديهم ووفائتهم،

وأحوالهم.... إلى آخر ما ذكر الشيخ رحمه الله تعالى.

يعني لاحظوا في آخر كلامه قوله: قال الحافظ ابن حجر: ((إن هذه

الأنواع نقول محضة ظاهرة التعريف مستغنية عن التمثيل، وحصرها

متعسر، ومن أرادها فليراجع المطولات في هذا الفن، والله أعلم

بالصواب، وإليه المرجع والمآب)).

في خمس دقائق نمر على التعليق على الخاتمة.

عندكم العنوان هذا؟ تعليق على الخاتمة؟ عندكم ولا لا؟

س: ما معنى الطبقة؟ يعني هنا فيه مصطلحات مهمة المرور عليها جيد،

يعني مثلاً الطبقة، هذا أمر مهم معرفته عند المحدثين، قال:

س: ما معنى الطبقة لغة واصطلاحاً؟

قال الطبقة لغة: عبارة عن القوم المتشابهين.

واصطلاحاً: جماعة اشتركوا في الأخذ عن المشايخ.

يعني إذن الطبقة هي: جماعة من الرواة اشتركوا في السنن، والإسناد،

فهؤلاء يقال: طبقة واحدة؛ لأن أسنانهم متقاربة، وأخذوا عن مشايخ

مشركون.

س: ما فائدة معرفة الطبقات؟

الجواب: الأمن من تداخل المشتبهين مع الاطلاع على تلبيس

المدلسين، وقد يكون الشخص الواحد من طبقتين باعتبارين؛ كأنس بن

مالك، فإنه باعتبار الصحبة في طبقة العشرة، وباعتبار سنه يعد في طبقة

ابن عمر وابن عباس - رضي الله عنهم -.

س: كم طبقات الصحابة وما هي؟

الجواب: جعلها الحاكم اثنتي عشرة طبقة، منهم:

١ - الذين أسلموا بمكة.

٢ - أصحاب دار الندوة.

٣ - مهاجرة الحبشة.

٤ - أصحاب العقبة الأولى.

٥- أصحاب العقبة الثانية.

٦- أول المهاجرين الذين لقوه قبل دخول المدينة.

٧- أهل بدر.

٨- المهاجرون بين بدر والحديبية؛ كخالد بن الوليد.

٩- أصحاب بيعة الرضوان.

١٠- المهاجرون بين الحديبية وفتح مكة.

١١- مسلمة الفتح.

١٢- الأطفال الذي ولدوا في حياته ولم يروه.

رضي الله عنهم أجمعين.

س: ما هو أجل كتاب في الطبقات؟

أجل كتاب في الطبقات كتاب ((الطبقات)) لمحمد بن سعد، وهو

مطبوع في ثمانية مجلدات.

س: كم طبقات التابعين؟

ذكر الشيخ أنها إحدى عشرة طبقة، وذكرها، أهمها كبار التابعين؛

كسعيد بن المسيب، وقيس بن أبي حازم، وغيرهم.

من المسائل التي ذكرها، مهمة في آخر الكتاب:

س: كم مراتب الجرح؟

يعني الجرح والتعديل، تجريح الرواة يعني وصفهم بما يوجب رد

روايتهم، أو تعديلهم وصفهم بما يوجب قبول روايتهم يتفاوت، ليس

من قيل فيه: ثقة حافظ، أو ثقة ثقة، بال تكرار مثل ثقة وحدها أو حافظ

وحدها، وكذلك بالنسبة لقولهم في التجريح: أكذب الناس، وكذاب،

ويكذب، ليس في مرتبة واحدة، فيقول:

مراتب الجرح كثيرة أسوأها الوصف بأفعل؛ كأكذب الناس، ثم دجال،

ثم وضاع، ثم كذاب، وأسهل مراتب الجرح: فلان لين، ثم سيئ الحفظ.

وكذلك الحال بالنسبة لمراتب التعديل، يقول:

مراتب التعديل كثيرة وأرفعها: الوصف الدال على المبالغة، ثم يليه

المتأكد بصيغة دالة على التعديل، مع التكرار، كفلان ثقة ثقة.... إلى

آخره.

في آخر الكتاب تكلم الشيخ على آثار طالب العلم، وما يختص بالشيخ،

الآداب المختصة بالشيخ، والآداب المختصة بالطالب.

لعل مما يهمنا الآداب المتعلقة بالطالب؛ لأننا كلنا طلبة علم.

س: ما هي آداب الطالب المختصة به؟

فقال: آداب كثيرة أهمها: توقير الشيخ لما في الحديث: ((لَيْسَ مِنَّا مَنْ

لَمْ يُحِلِّ كَبِيرَنَا، وَيَرْحَمْ صَغِيرَنَا، وَيَعْرِفْ لِعَالِمِنَا حَقَّهُ))، وأن لا يضجره،

وأن لا يدع الاستفادة لحياء أو تكبر، وأن يكتب ما سمعه معتنياً بتقييده

وضبطه لما رُوي عن أبي هريرة رضي الله عنه: ((من طلب العلم جملة

فاته جملة، فإنما يدرك العلم حديث أو حديثان)).

يعني صح من كلام الزهري، أما عن أبي هريرة رضي الله عنه فيحتاج

إلى مراجعة.

وأن يذاكر الطالب محفوظاته بنفسه أو مع غيره ليرسخ في ذهنه.

قال بعضهم:

داوم (*) للعلم مذاكرةً
فحياة العلم مذاكرته
(*) بتقديم الألف يا إخوان.

والقسم الثالث المشترك كتصحيح النية عن الرياء والسمعة.

ثم ذكر في آخر الكتاب ما يتعلق بأنواع تصنيف الحديث؛ لأن الطالب

إذا طلب الحديث وتأهل، يجذب له أن يصنف ويكتب فيه.

فقال: إن التصانيف متنوعة.

فذكر الأول منها: أن يصنفه على المسانيد بجمع مسند كل صحابي

على حدة؛ كما فعل الإمام أحمد.

والثاني: تصنيفه على الأبواب الفقهية؛ كما صنع أهل السنن.

والثالث: تصنيفه على العلل، وهو ذكر المتن وطرقه مع بيان اختلاف

نقلته؛ كالعلل لابن أبي حاتم ليس لأبي حاتم، ماذا عندكم؟ ابن أبي

حاتم أو أبي حاتم؟ لابن أبي حاتم.

الرابع: التصنيف على الأطراف، وهو ذكر طرف الحديث الدال على

بقيته؛ كما فعل الحافظ المزي - يعني في كتابه ((تحفة الأشراف)) -

واختصره النابلسي بكتاب سماه ((ذخائر المواريث في مواضع

الأحاديث)).

ثم قال:

س: ما معنى السبب لغةً واصطلاحًا؟

قال: السبب لغةً: كل ما توصل به إلى المطلوب من حبل وسلم

وطريق.

وفي الاصطلاح: فسبب الحديث هو الباعث على وروده.

وأما سبب نزول القرآن: فهو ما نزلت الآية فيه أيام وقوعه مبينة لحكمه أو متضمنة له.

وقد صنف في سبب الحديث أبو حفص العُكبري الحنبلي شيخ القاضي أبي يعلى، وكذلك السيوطي ألف فيه كتاباً سماه ((اللمع في أسباب الحديث))، والله الموفق للصواب، وإليه المرجع والمآب.

يعني بهذا نكون مررنا مروراً سريعاً على خاتمة كتاب الشيخ رحمه الله، وأسأل الله العظيم رب العرش العظيم أن ينفعنا وإياكم بما سمعنا وقرأنا، وأن يجعلنا من أهل العلم العاملين به، ويغفر للشيخ ويجزيه عنا خير الجزاء، ويرفع درجاته، ويكفر عنه سيئاته.

أظن الوقت يعني أذف، لكن نجيب لو على سؤال أو سؤالين.

السلامة:

السؤال:

- يقول أخونا: هل يجوز قول: ((لا حول)) لأن هناك كثير من الناس

يقولون ذلك؟

الجواب:

لا يجوز، تقول: ((لا حول ولا قوة إلا بالله))، أما ((لا حول)) هذا

بالإطلاق لا يجوز، إنما يقول: ((لا حول ولا قوة إلا بالله)).

السؤال:

- يقول السائل: ما الفرق بين الحديث المدلّس والحديث المهمل؟

الجواب:

بينهما فرق كبير، المهمل قلنا: لم يسم، لكن ذكر له وصف: قيل عن

رجل، عن امرأة، عن صاحب، أما المدلّس حذف لم يذكر لا بوصف

ولا باسم، حذف الراوي فلم يذكر لا بوصف ولا باسم.

السؤال:

- يقول: هل الشيخ الوالد رحمه الله تصرف في كتاب ((النزهة)) في

وضع الأسئلة والأجوبة، أم وضعها كما هي على طريقة الأسئلة

والأجوبة؟

الجواب:

نقول: الشيخ زاد زيادات، يعني لم يقتصر على ما في ((النزهة))، يعني

حتى أنا وجدت أمثلة عديدة ذكرها الشيخ لم توجد في كتاب

((النزهة))، فهناك زيادات للشيخ وإضافات وهي مفيدة للغاية - جزاه

الله عنا خير الجزاء، ورحم الله الحافظ ابن حجر وجزاه عن الإسلام

والمسلمين خيرًا -.

السؤال:

- يسأل السائل: هل يُشترط في الحديث المذبح أن يروي كل منهما عن

الآخر نفس الحديث أم لا؟

الجواب:

لا، لا يشترط، الذي يشترط أن يروي كل منهما عن الآخر أي حديث،
سواءً اشترك فيه أو اختلفا في ذلك الحديث.

السؤال:

- يقول: ما الفرق بين الموافقة والمساواة؟

الجواب:

بينهما فرق كبير، المساواة يستوي عدد الإسناد، الموافقة يشارك
المصنف في الرواية عن الشيخ سواء كان إسناده أكثر أو ساواه فيه، فهذا
هو الفرق بينهما.

السؤال:

- يقول: ما هي الأسباب التي تعين على حفظ الرواة؟

الجواب:

أحسن الأسباب التي تعين على حفظ رواية الحديث كثرة الممارسة
والاشتغال بعلم الحديث، أو التكرار، يكرر الراوي وذكر اسمه ووفاته
وحاله، لكن أحسن من ذلك وأسهل كثرة الممارسة، الممارسة أكثر
القراءة في كتب الحديث، وكتب الرواة، ويحضر مجالس المحدثين،
فكثرة سماع هذه الأسماء، وسماع أحوالها، وبيان مراسيلهم
ومروياتهم، تكسب الإنسان ملكة ومعرفة بأولئك الرواة.

السؤال:

يعني هذا السؤال طويل، يأخذ منا وقتًا كثيرًا.

- يقول: مسألة رواية الصحابي عن التابعي هل فيها مثال صحيح؟

الجواب:

ألف الخطيب كتابًا في ذلك، واختصره الحافظ ابن حجر في كتاب سماه

((نزهة السامعين في رواية الصحابة عن التابعين))، فيراجعه أخونا،

فينظر هل صح ذلك أم لا.

السؤال:

- يقول - السؤال الأخير - : لو سمحتم أعيدوا معنى المصافحة.

الجواب:

المصافحة: هي أن يستويا في عدد رواية الإسناد مع تلميذ المصنف،

يعني ما يستوي مع المصنف إنما يستوي مع تلميذه، يعني هو يصل إلى

هذا الحديث بعشرة رواية، وتلميذ صاحب الكتاب لما روى الحديث

رواه أيضًا بعشرة رواية.

هذا والله أعلم، وصلى الله وسلم وبارك على نبينا محمد وعلى آله

وأصحابه.

وللاستماع إلى الدروس المباشرة والمسجلة والمزيد من الصوتيات يُرجى زيارة موقع ميراث
الأنبياء على الرابط www.miraath.net وجزاكم الله خيرا.